توزيع مازوت التدفئة بانتظار التوريدات

ارتفاع الطلب على المازوت الأسود يرفع سعر الليتر إلى ٦ آلاف ليرة

عبد المنعم مسعود

ارتفع سعر ليتر المازوت في السوق السوداء ليصل إلى ستة آلاف ليرة وذلك تزامناً مع ارتفاع الطلب عليه لدى بعض الفعاليات التي تسعى لتأمين احتياجاتها من المادة بعد بدء العمل على مشروع تتبع الآليات في العاصمة وريفها يضاف له تأخر توزيع الدفعة الأولى من مخصصات المستهلكين من مادة مازوت التدفئة، نتيجة تأخر وصول التوريدات ما أدى إلى تأخر توزيع مادة المازوت على المواطنين وفق مصادر في وزارة النفط.

وأرجع بعض أصحاب الفعاليات الاقتصادية لـ«الوطن» أن تأخر محروقات في تزويد المستهلكين بمادة المازوت المنزلي المفترض مع بداية شهر آب أدى إلى قلة في المادة يضاف له تحكم من يملكون المادة في سعرها نتيجة قلة المعروض منها.

وقال عدد من أصحاب ورش الخياطة في جرمانا إنهم مجبرون على تأمين احتياجاتهم من السوق السوداء لكونهم ورشا غير مرخصة ولا مخصصات لهم.

وبين أصحاب مطاعم أن تشغيل مولدة كبيرة الحجم يحتاج إلى مادة المازوت بشكل يومي ونضطر لتأمينها من السوق السوداء والمخصصات لا يمكن الحصول عليها بالسهل والشركة الخاصة تزود وفقا لمزاجها وكثير من الأحيان لا نحصل على مخصصاتنا.

وبين أصحاب مدارس خاصة في ريف دمشق أن مخصصاتهم الشهرية تصل إلى ٤ آلاف ليتر في الشهر لكنهم لا يحصلون عليها من الشركة الموزعة على الرغم من تقديمهم طلبات لذلك وبين أحدهم أن مدرسته لم تتلق مخصصاتها منذ شهر شباط مبيناً أنهم يضطرون لشراء المازوت بسعر السوق السوداء بسبعة آلاف ليرة وأنهم يصبحون مضطرين أن يحملوا ذلك على أقساط الطلاب.

ويقول آخر متسائلاً: كيف يستطيع صاحب منشأة أو فعالية مغلقة أن يحصل على مخصصاته ويبعيها في السوق السوداء ولا يستطيع صاحب مدرسة الحصول على مخصصاته من الشركة الخاصة المسؤولة عن التوزيع للقطاع الخاص؟ مبيناً أنهم في كل مرة يسألون الشركة فتجيبهم بأن عليهم تقديم طلب جديد لمخصصات الشهر الحالي في حين مخصصات الشهر الذي سبق عوضهم على الله.

ما يحصل مع أصحاب الفعاليات الخاصة بدأ المستهلك يلمسه في ظل التأخر في توزيع الدفعة الأولى من مخصصات المازوت للشتاء القادم في ظل تساؤل أغلب من لم يحصلوا على الدفعة الثانية من مخصصات العام الماضي عن مصيرها.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ أكد أن محافظة الريف تبدأ اليوم الخميس بتزويد المدارس العامة بمخصصاتها من مادة مازوت التدفئة مبيناً أن على المدارس الخاصة التقدم بطلباتها إما إلى محافظة الريف أو فرع محروقات الريف للكشف وتحديد مخصصاتها، ومن ثم سيتم تزويدهم إما عن طريق فرع محروقات أو الشركة الخاصة بمخصصاتها وفق الإمكانية مؤكداً أن من لم يحصل على مخصصاته عن الأشهر السابقة فلن يتم تعويضها في الدورة القادمة.

وبين الشيخ أن المخصصات الحالية لريف دمشق هي ٤٣٢ ألف ليتر من مادة البنزين و٦٠٠ ألف ليتر من مادة المازوت.

أكثر من ١٠٠ حالة تسمم مجهولة السبب في ريف الرقة

مدير الصحة: لا داعي للهلع.. تقديرات الأطباء تحمل المياه السبب.. ومدير المياه: جميع التحاليل مطابقة للمواصفات

محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» شكوى من أهالي الريف الشرقي في محافظة الرقة حول وجود عدد كبير من حالات التسمم في قرى الجابر والمغلة كبيرة وصغيرة والنعيصة والبوحمد وغيرها من القرى التي تشكل تجمع الحمدانية، وأكد الأهالي أن هناك شكاً في شرب المصابين لمياه ملوثة من الشبكة العامة، علماً أن هناك في بعض العائلات أصيب شخص واحد أو بعض الأشخاص، بينما لم يتعرض باقي أفراد العائلة للإصابة.

مدير صحة الرقة غياث الحمود بين لـ«الوطن» أنه منذ يوم الأحد الماضي بدأت ترد إلى المراكز الصحية في بلدة الحمدانية في ريف الرقة الشرقي المحرر حالات إنتان معوي ليس منتشراً، وصل عددها حتى أمس الأربعاء إلى أكثر من مئة حالة، ولدى تقصي فريق الترصد التابع لمديرية الصحة في تلك المنطقة تبين أن جميع الحالات تشرب المياه من مصدر واحد، ويتم الآن إجراء التحاليل المطلوبة لهذه الحالات، التي قدم لها العلاج المناسب، وهو في مثل هذه الحالات الإماهة.

وأوضح أنه تتوافر في جميع المراكز الصحية جميع الأدوية والمواد المطلوبة لمثل هذه الحالة، مؤكداً أن هذه الحالات لا تشكل حالة خطيرة وهي مسيطر عليها بشكل تام ومراقبة، ولا داعي للخوف أو الذعر.

وشدد مدير الصحة على ضرورة اهتمام المواطنين في المواد الغذائية التي يتناولونها، وخصوصا في ظل درجات الحرارة العالية، التي تسبب فساد المواد الغذائية في حال كانت مكشوفة، وغير محفوظة في ظروف مناسبة.

وعن منحى الإصابات أكد الحمود أنها في حالة انخفاض، ومسيطر عليها بشكل كامل، وعن التنسيق بين مديرية الصحة ومؤسسة مياه الشرب في الرقة للتأكد من سلامة مياه الشرب، أوضح أنهم حاولوا التواصل مع مدير المياه للتنسيق لكنهم لم يتمكنوا من ذلك.

المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الرقة حسن جمعة أكد لـ«الوطن» أن المؤسسة أجرت تحاليل كيميائية لعينات مأخوذة من مناطق مختلفة من الشبكة على مدى عدة أيام وتبين أنها مطابقة للمواصفات بشكل كامل سواء بالنسبة للعكارة أو بقايا الكلور.. لكنه لم يتم إجراء تحاليل جرثومية، ووعد أنه سيتم الآن أخذ عينات من المواقع نفسها وإرسالها إلى مخابر مؤسسة مياه حماة لإجراء التحليل الجرثومي.

ويرى المدير أن المياه بريئة من حالات التسمم، لأن هناك أشخاصاً في العائلة نفسها لم يتعرضوا للتسمم وهم يشربون المياه نفسها، وكذلك هناك عشرات المشتركين يأخذون المياه من خط واحد، ونجد أن عائلة أصيب شخص لديها، والعائلات الأخرى لم تتعرض لإصابة بحالات التسمم.

يوم واحد على البحر يكلف مليون ليرة... خدمات السياحة مرتفعة جداً والفنادق تتحضر لعروض أيلول

لهيب ارتفاع أجور النقل لم تبرده أمواج البحر التي بدأت تبخرها أجور مراكبه

اللاذقية - عبير سمير محمود

يبدو أن ركوب «فلوكة» للتنزه في البحر بات أشبه بمحاولة القيام برحلة فضائية تتطلب «حسبة مالية ضخمة»، ما جعل ركوب الموج يقتصر على من استطاع إليه سباحة!

مصطافون في اللاذقية من أبنائها ومن محافظات أخرى، صدموا بارتفاع أجور المركبات البحرية «فلوكة – بيدلو» وغيرهما من مراكب البحر التي كانت العائلات تعتاد على استئجارها لساعات قليلة بقصد القيام برحلة هادئة في عرض البحر، إذ وصل إيجار الساعة الواحدة إلى ٨٠ ألف ليرة للفلوكة الصغيرة، و١٠٠ ألف للكبيرة، في حين أن موتور البحر «جيت سكي» لشخصين، يتجاوز أجره ٣٠٠ ألف ليرة للساعة الواحدة.

ويرى أصحاب هذه المركبات البحرية أن ارتفاع البنزين أثر بشكل كبير في أجور الفلوكات والموتورات، لتتضاعف الأجور حالياً عن أجور الأشهر الماضية، وذلك بسبب زيادة سعر البنزين المدعوم ووصول البنزين الحر إلى أرقام خيالية مقارنة بسنوات سابقة.

وبرر صاحب «جيت سكي» في شاطئ البسيط ارتفاع أسعار استئجار الجيت لتصل حتى ربع مليون ليرة، إلى غلاء البنزين وأجور صيانة المركبات البحرية عموماً، قائلاً إن المحروقات باتت مرتفعة جداً وأجور صيانة أي قطعة في الموتور أو الفلوكة تكلف عشرات الآلاف علماً أنها بحاجة لصيانة دورية.

وقبل ركوب البحر، تشكو عائلات في مناطق متفرقة باللاذقية من ارتفاع أجور النقل حتى الوصول إلى الشاطئ، مشيرين إلى أن إيجار السرفيس «طلب» إلى رأس البسيط كان في سنوات سابقة لا يتجاوز ١٢ ألف ليرة، ليصل اليوم إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وإيجار الشاليه لليلة واحدة في المنطقة نفسها بالمبلغ نفسه تقريباً.

وفي حسبة بسيطة لتكلفة قضاء يوم واحد «رفاهية» على البحر في أحد شواطئ اللاذقية لعائلة مكونة من ٤ أشخاص، فإنها تتجاوز مليون ليرة من دون طعام أو شراب!

ليست منتجعات الخمس نجوم بمنأى عن الغلاء الحاصل حالياً، ليشكو مرتاديها من رفع أسعار الحجوزات مؤخراً مع وصول إيجار الشاليه الأرضي في أحد منتجعات السياحة إلى ٨٠٠ ألف ليرة لليوم الواحد، وشاليه البلكون بـ٧٠٠ ألف ليرة، في حين تتراوح أسعار حجوزات الغرف حسب السعة والإطلالة، لتبدأ بسعر ٦٧٥ ألف ليرة حتى ٩٠٠ ألف ليرة لليلة واحدة في غرفة ديلوكس.

في حين تبدأ الأجور اليومية للغرف في أحد المنتجعات الخاصة تصنيف ٥ نجوم، من ٥٠٠ ألف ليرة حتى ٩٠٠ ألف ليرة، والجناح «السويت» من ٩٠٠ ألف ليرة حتى ١,١٥٠ ليرة، وتطرح بعض المنشآت السياحية عروض نهاية الصيف مع بداية شهر أيلول كما جرت العادة، على أن تكون مرضية نوعاً مقارنة بالأجور الحالية كما يقول البعض.

عاملة لدغتها أفعى خلال العمل تشكو تقصير مديريتي الزراعة والصحة بحقها

مدير الزراعة لـ«الوطن»: لها الحق باتخاذ أي إجراء قانوني.. ومدير الصحة: قدمنا لها دعماً مطلقاً

حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» شكوى من الموظفة معالي خضور العاملة في مديرية زراعة حمص تتحدث بها عن معاناتها بعد تعرضها لإصابتي عمل جراء لدغات أفاع سامة خلال دوامها الرسمي وتقصير مديريتي الزراعة والصحة بمتابعة وضعها الصحي!

وقالت الموظفة خضور في شكواها لـ«الوطن» إنه وخلال عملها موظفة بعقد موسمي لمدة ٣ أشهر في مشتل الكرمة بمنطقة المختارية التابع لمديرية الزراعة خلال عام ٢٠٢٠ تعرضت للدغة أفعى سامة في ساعدها الأيسر وتم إسعافها حينها إلى المشفى ووضعها بالعناية المشددة مدة ٣ أيام وبعد تخريجها بعدة أيام تفاقم وضعها الصحي وتنقلت بين عدة مشاف بدمشق ليتقرر بتر اليد المصابة من الأطباء بعد مضي نحو ٣ أشهر من دون جدوى.

وأشارت خضور إلى أن مديرية الزراعة مددت عقدها الموسمي حينها مدة ٣ أشهر جديدة نظراً لوضعها الصحي، ليتم بعدها معاودة تنظيم عقد موسمي آخر مدة ٣ أشهر في عام ٢٠٢١ ومن ثم تم تعيينها بعقد سنوي في مديرية الزراعة وعاودت الدوام في مشتل الكرمة بمنطقة المختارية بعد أن تماثلت يدها للشفاء، إلا أنها خلال عملها في المشتل تعرضت إلى لدغة أفعى سامة من جديد في شهر أيار من العام الجاري بقدمها اليمنى وإثرها تم نقلها إلى المشفى وبعد استراحة طبية مدة ٩ أيام عاودت الدوام وتفاقم وضعها الصحي واضطرت لإجراء عمل جراحي في قدمها المصابة في المشفى العسكري بحمص وبعد تخريجها بنحو الأسبوع عاودت دخول مشفى الوليد لتفاقم وضع القدم المصابة من جديد وبقيت في المشفى لتاريخ يوم الإثنين الماضي من دون أن تتعافى بشكل كامل من الإصابة بحيث تم تخريجها عنوة ورغماً عنها على «حد قولها».

ولفتت خضور إلى أنه وخلال فترة إصابتها الأولى لم تقدم مديرية الزراعة أي مساعدة مادية لها، وخلال الإصابة الثانية تم تقديم مساعدة مادية لكن لم تغط تكاليف العلاج ونفقات المشفى علاوة على انقطاع التواصل معها بعد نحو الشهر من الإدارة باعتبار أنها مصابة، مشيرة إلى أنه تم الطلب منها قطع الإجازة الصحية ومعاودة الدوام على الرغم من أن وضع قدمها ما زالت متورمة «على حد قولها».

من جهته بين مدير الزراعة بحمص يونس حمدان «للوطن» أن الإدارة كانت مع العاملة خضور خلال إصابتها الأولى والثانية في المشفى فور الإعلام عن تعرضها للدغة أفعى وتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة وتقديم كل ما يلزم في الإصابتين، وتم مراسلة المحافظة ومديرية الصحة والتأمينات الاجتماعية ومختلف الجهات لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم الدعم لها، وبعد تفاقم وضعها الصحي تم مع بعض فاعلي الخير وبعض الأطباء تبني عمليتين لها ومتابعة الأطباء وإجراء كل التحاليل والمستلزمات الطبية بشكل مجاني وتم التواصل مع مؤسسة العرين والجمعيات الخيرية ومتابعة علاجها وتقديم الدعم المادي لها.

وأكد حمدان تأمين كامل الأدوية اللازمة لها من مدير الصحة شخصياً سواء كان متوفراً أم غير متوفر وأن مديريتي الزراعة والصحة قدمتا كل الإمكانيات والدعم اللازم لها، مشيراً إلى أنه لها الحق أن ترفع دعوى وفق القوانين والأنظمة واتخاذ أي إجراء قانوني في حال وجود أي تقصير بحقها، مشيراً إلى أنه وخلال المدة الزمنية التي تم التعامل مع الموظفة المذكورة، تبين أنها تطلب الطلبات نفسها من أكثر من جهة بالتوازي مع نفيها الحصول على طلباتها من الجهة السابقة.

من جانبه نفى مدير الصحة في حمص مسلم الأتاسي «للوطن» وجود أي تقصير بمتابعة وضع العاملة معالي خضور الصحي واعتبر أن شكواها غير محقة والدعم لها كان مطلقاً، لافتاً إلى أنه تم تقديم كل الخدمات الصحية والطبية لها بشكل كامل سواء بالمديرية أم خارجها وسخرت لها كل موارد وطواقم الصحة لخدمتها بما فيها سيارات النقل والتمريض، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي لها والتنسيق مع المحافظة ومديرية الزراعة لمتابعة علاجها من خلال مؤسسة العرين.